الأمم المتحدة

A/71/378

الجمعية العامة

Distr.: General
14 September 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٢٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز منظومة الأمم المتحدة: الدور المركزي
لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

تقرير الأمين العام

موجز

يورد هذا التقرير، المعد عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٨٩، تفاصيل عن اعتماد كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في عام ٢٠١٥، باعتبار ذلك خطوة كبيرة نحو تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وهذه الاتفاقات العالمية تضع أطرا عالمية شاملة لكي تحقق جميع الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مع مراعاة مختلف حقائق الواقع والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، ومعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ويبين التقرير الجهود الكبيرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمجموعات القطرية الرئيسية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية من أجل مواءمة برامج عملها مع هذه النتائج التي تقودها الأمم المتحدة.

* A/71/150.

16-15924 (A) 260916 280916

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٨٩/٦٧ المعنون ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“ أن يقدم إليها، في دورتها الحادية والسبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يبحث فيه الخيارات والأفكار المتعلقة بمواصلة التحاور بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية ويعده بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات متابعة جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، حسب الاقتضاء. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - ويتابع هذا التقرير تقريري الأمين العام السابقين بشأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506 و A/67/769)، الصادرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٣[(١)]. ويمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في عام ٢٠١٥، خطوة كبرى نحو تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وإن ما أعقب ذلك لهو تحول كبير داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك بين المجموعات القطرية الرئيسية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، من أجل مواءمة عملها مع هذه النتائج التي تقودها الأمم المتحدة. ولذا فإن تقديم معلومات مستجدة استكمالا لتقريري عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ بشأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية أمر حان أوانه وله ما يبرره. وقد عممت مذكرة شفوية على جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها بشأن مسألة دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية، وأجريت مشاورات مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وتتاح الردود الواردة من الدول الأعضاء على موقع شبكي مخصص لهذا الغرض[(٢)].

(١) تماشيا مع تقارير الأمين العام السابقة بشأن هذه المسألة، فإن عبارة ”إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية“ تشير إلى دور المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف في صوغ السياسات والقواعد والأنظمة الاقتصادية العالمية.

(٢) انظر www.un.org/esa/ffd/topics/global-economic-governance/geg-71ga.html.

ثانياً – استعراض عام للحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم

٣ – على الرغم من أن الانتعاش الاقتصادي العالمي يمضي قدما، فإن مخاطر التدهور لا تزال قائمة. وفي عام ٢٠١٥، تعثر النمو العالمي في سياق ضعف الطلب الكلي وتباطؤ التجارة والاستثمار وانخفاض أسعار السلع الأساسية وزيادة تقلب الأسواق المالية في الاقتصادات الرئيسية. ولا يزال النشاط الاقتصادي فاترا، واحتمال حدوث تحول في عام ٢٠١٦ ضئيلا. ومن المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة لا تزيد على ٢,٤ في المائة فقط في عام ٢٠١٦، أي بنفس المعدل الضعيف المسجل في عام ٢٠١٥. كما أن آفاق النمو لعام ٢٠١٧ لا تزال دون اتجاهات ما قبل الأزمة[٣].

٤ – وليست الحالة الاقتصادية العالمية الحالية مواتية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فمن المرجح أن يقوض ضعف النمو العالمي الاستثمار العام والخاص في التعليم والصحة والهياكل الأساسية وحماية البيئة والتقدم المحرز في الحد من الفقر. وإذا تواصل نمط النمو الحالي في الأجل الطويل، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا سوف يكون أدنى كثيرا من نسبة ٧ في المائة المستهدفة الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

٥ – وفي ظل هذا السياق، يتعين على المجتمع الدولي أن يجدد الجهود التي يبذلها لتحسين تنسيق السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وسيتطلب حفز النمو الشامل في الأجل القصير وتعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل زيادة فعالية تنسيق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بأسعار الصرف من أجل كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في ضعف الطلب الكلي ونقص الاستثمار وانخفاض الإنتاجية وانخفاض أداء النمو في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، يلزم إدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الإصلاحات الهيكلية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ذات الطابع الشامل والعالمي. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز التنسيق الدولي للسياسات الوطنية بغية تجنب الآثار الجانبية السلبية على الاقتصاد العالمي.

---

(٣) الأمم المتحدة، "World Economic Situation and Prospects 2016: update as of mid-2016" (نيويورك، ٢٠١٦)، متاح من خلال الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/2016wesp_update.pdf.

ثالثا – تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية

٦ – كان عام ٢٠١٥ عاما مشهودا فيما يخص تشكيل النظام المتعدد الأطراف والسياسات الدولية. فقد أسفر اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، تجسيداً للالتزامات المشتركة على أعلى مستوى سياسي، عن إنشاء الأطر العالمية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وما بعده.

٧ – ولم يقتصر الأمر على التأكيد الرسمي للدور الرئيسي الذي تنهض به الأمم المتحدة في قيادة الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بل جرى تجسيد هذا الدور في عملية دائمة تقودها الأمم المتحدة للتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجموعات القطرية الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية. وفي تطور لم يسبق له مثيل، يعكف أصحاب المصلحة هؤلاء الآن على مواءمة عملهم مع هذه النتائج التي تقودها الأمم المتحدة.

٨ – وتعد خطة عام ٢٠٣٠ معلمة بارزة بفضل طابعها العالمي وتوجهها المتمحور حول الإنسان وتأكيدها على احترام كرامة الإنسان والكوكب. وهي تقدم رؤية طموحة ومشتركة تستضئ بها الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتوفر خطة عمل أديس أبابا أساسا لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتضع إطار عالميا جديدا لتمويل التنمية المستدامة. أمّا اتفاق باريس فيرسم مسارا جديدا للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الانتقال السريع إلى اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

٩ – وهذه النتائج الثلاث تحدد آليات رصد ومتابعة واضحة توفر فرصا جديدة للأمم المتحدة لكي تواصل النهوض بدور أقوى في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. ويؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وظيفة مركزية في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة على الصعيد العالمي. وكما طُلب في خطة عمل أديس أبابا، فإن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية يتيح منبرا حكوميا دوليا مخصصا داخل الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ تمويل نتائج التنمية وتوفير وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ووضع اتفاق باريس ”حصيلة عالمية“ يتوخى منها دفع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تحديث إجراءاتها وتعزيزها ودعم التعاون الدولي وزيادته.

١٠ - وتتسم إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بفعالية بأهمية حاسمة لنجاح الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان. وتولي خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا أهمية كبرى لتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية. ففي خطة أديس أبابا، أعاد المجتمع الدولي تأكيد التزامه بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي وفي إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وتعهدت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا باتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيزها والتوصل إلى إقامة هيكل دولي للتنمية المستدامة أكثر قوة وشمولا وتمثيلية.

ألف - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - السمات البارزة

١١ - اعتمدت الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، القرار ١/٧٠ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وتحدد خطة عام ٢٠٣٠ ”خطة عمل للناس ولكوكب الأرض والرخاء“ وتسعى إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. وهي تتألف من إعلان و ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية وفرعا يتناول وسائل تنفيذ هذه الأهداف والغايات وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ووضع إطار للاستعراض والمتابعة.

١٢ - وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إقامة عالم يسود في جميع أرجائه احترام حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز. وتتمثل رسالتها البارزة في عدم ترك أيٍّ أحد خلف الركب. وأهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتوحِّد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبُعد البيئي. وهي عالمية التطبيق وتأخذ في الاعتبار مختلف حقائق الواقع والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وقد جسِّدت وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في غايات محددة لدعم تحقيق أهداف الخطة. فالهدف ١٧ على وجه الخصوص يعزز وسائل التنفيذ ويحفز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، التي ترتكز على تحقيق الأهداف والإجراءات المحددة فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا والتجارة وبناء القدرات.

٢ - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

١٣ - قررت الدول الأعضاء، في خطة عام ٢٠٣٠، أن تجري متابعة واستعراض أهداف وغايات التنمية المستدامة باستخدام مجموعة مؤشرات عالمية، تُستكمل بمؤشرات على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتقرّر أن يكون إطار المؤشرات العالمية بسيطا وقويا في الوقت

نفسه، وأن يتناول جميع الأهداف والغايات ووسائل التنفيذ، ويحافظ على عناصر التوازن السياسي والتكامل والطموح الواردة فيه. واتفقت الدول الأعضاء علاوة على ذلك على أن تسترشد عمليات المتابعة والاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة يعدّه الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمّعة على الصعيد الإقليمي.

١٤ - وتولّت اللجنة الإحصائية زمام القيادة في الجهد الكبير الذي يبذل من أجل وضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات المندرجة ضمن أهداف الخطة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، وافقت اللجنة على اقتراح لوضع إطار مؤشرات عالمية قدمه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقررت اللجنة أيضا إصدار جميع التقديرات المستخدمة في تجميع المؤشرات العالمية للأهداف بالتشاور الكامل مع المكاتب الإحصائية الوطنية.

١٥ - واستنادا إلى إطار المؤشرات العالمية المقترح، أصدر الأمين العام، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تقريرا عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2016/75)، تلاه منشور بعنوان تقرير عن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦[٤]، وهو يقدم لمحة عامة عما وصل إليه العالم في تحقيق الأهداف.

٣ - عملية المتابعة

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

١٦ - التزمت الدول الأعضاء في خطة عام ٢٠٣٠ بالمشاركة في متابعة تنفيذ الخطة واستعراضه بانتظام على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وكلِّف المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في الإشراف على شبكة عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، مع العمل بصورة متسقة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات والمنتديات ذات الصلة، وفقا للولايات القائمة. ويوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يجتمع مرة كل أربع سنوات برعاية الجمعية العامة، التوجيهات السياسية الرفيعة المستوى بشأن تنفيذ الخطة ويقف على التقدم المحرز والتحديات الناشئة ويحشد المزيد من الجهود للتعجيل بتنفيذها. ويعزز المنتدى اتّساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها. ويكلَّف المنتدى أيضا بضمان إقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض على مستوى جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة.

(٤) متاح من خلال الرابط التالي: http://unstats.un.org/sdgs/report/2016.

١٧ - وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى السنوي الذي يُعقَد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تجري البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية استعراضات طوعية منتظمة تقودها الدول، مما يوفر منبراً لإقامة الشراكات، بسبل منها مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية. وقررت الدول الأعضاء أنه ينبغي للمنتدى أن يجري استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة. وهذه الاستعراضات ستدعمها استعراضاتٌ تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، ممّا يجسّد الطابع المتكامل للأهداف والصلات التي تربط فيما بينها.

١٨ - ويستفيد المنتدى السياسي الرفيع المستوى من مساهمات منتديات أخرى، مثل منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة ومنتدى التعاون الإنمائي. وتسترشد المداولات التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة وبـ ”تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي“.

١٩ - ويوضح قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“، طرائق إضافية لعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويبيّن تسلسل المواضيع في كل دورة من دورات المنتدى التي تدوم أربع سنوات طابع التكامل والترابط وعدم قابلية التجزئة الذي تتسم به أهداف التنمية المستدامة والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة التي تشمل المسائل الشاملة والقضايا الجديدة والناشئة، وسيكون بمثابة إطار لاستعراض جميع الأهداف السبعة عشر. وإضافةً إلى ذلك، ستُناقش خلال المنتدى الذي يُعقَد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من الأهداف التي تمثّل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بغية تيسير إجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة على مدى دورة مدتها أربع سنوات، إلى جانب الوسائل اللازمة لتحقيقها، بما في ذلك في ما يتعلق بالهدف ١٧ الذي يُستَعرَض سنوياً.

٢٠ - وعُقِدَ المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمرة الأولى بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ وكان موضوعه ”عدم ترك أيّ أحد خلف الركب“. وكانت سمة المنتدى الرئيسية هي الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمها ٢٢ بلداً وبيّنت كيف أن تنفيذ الخطة العالمية يشكّل تحدياً لكل الدول الأعضاء. وتمخض المنتدى عن اعتماد إعلان وزاري (E/HLS/2016/1).

المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة

٢١ - أطلِقَت آلية تيسير التكنولوجيا التي أنشِئَت بموجب خطة عمل أديس أبابا خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتألف هذه الآلية من ثلاثة عناصر: فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وقد عقدت اجتماعها الأول في آذار/مارس ٢٠١٦، بدعم من ١٠ ممثلين بارزين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية؛ ومنبر إلكتروني يقدم لمحة عامة عن المبادرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار ويعزّز التوفيق بين العرض والطلب في مجال التكنولوجيا؛ ومنتدى متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - ويُعقَد منتدى أصحاب المصلحة المتعددين سنوياً لمناقشة التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بشأن مجالات مواضيعية تتعلق بتنفيذ الأهداف. ويدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد اجتماعات منتدى أصحاب المصلحة المتعددين قبل اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس أو بدلاً من ذلك بالاقتران مع منتديات أو مؤتمرات أخرى. ويتشارك في رئاسة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين ممثلا دولتين من الدول الأعضاء يعدّان موجزاً للمناقشات يشكّل مساهمةً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٢٣ - ويتيح المنتدى حيّزاً لتيسير التفاعل، وإنشاء شراكات ونسج شبكات تجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين، وإقامة شراكات متعددة الجهات صاحبة المصلحة بهدف تحديد ودراسة الاحتياجات والثغرات في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون العلمي والابتكار وبناء القدرات، وبهدف المساعدة على تيسير التكنولوجيات ذات الصلة ونقلها ونشرها للمضيّ قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - وعُقِدَ منتدى أصحاب المصلحة المتعددين للمرة الأولى في المقر في نيويورك يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وتناول موضوع تحقيق إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار لفائدة الجميع من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وناقش المشاركون مسألة تعبئة العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح الأهداف المنشودة والخيارات المتعلقة بتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومحو الأمية. وشدّدوا أيضاً على أن المنتدى يمكن أن يصبح منبراً عالمياً للأوساط المشاركة فيه وأن المجموعة الواسعة من أصحاب المصلحة التي يضمّها تيسّر تهيئة الظروف لإنشاء منتديات قادرة على إحداث تحول وموجّهة نحو استنباط حلول

من خلال تعزيز التنسيق الدولي وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين. وأحيل موجز منتدى أصحاب المصلحة المتعددين الذي أعّده الرئيسان المشاركان (E/HLPF/2016/6) إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

٢٥ - تنص خطة عام ٢٠٣٠ على أنه بالإضافة إلى التقرير المرحلي بشأن أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي من شأنه أن يعزز تضافر عنصري العلم والسياسة ويشكّل أداة قوية قائمة على أدلة تدعم صانعي السياسات في سعيهم إلى النهوض بجهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وعقب المشاورات التي قادها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نطاق التقرير ومنهجيته وتواتره، وعلاقته بالتقرير المرحلي، اتُّفق على أن يقدّم التقرير إرشادات بشأن حالة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من منظور علمي، الأمر الذي سيسهم في معالجة موضوع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن يعرض الدروس المستخلصة مع التركيز على التحديات، ويعالج القضايا الجديدة والناشئة، ويبيّن الاتجاهات والإجراءات الناشئة. وينبغي أن يركز التقرير أيضاً على اتباع نهج متكامل وأن يدرس خيارات على مستوى السياسات من أجل الحفاظ على التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٢٦ - وإضافةً إلى ذلك، تقرر أن يصدر التقرير كل أربع سنوات ليسترشد به المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة. وصمّمت الدول الأعضاء آلية ذات ثلاثة مستويات لإعداد التقرير، تشمل مجموعة مستقلة من العلماء تضّم ١٥ عالماً خبيراً بارزاً يعينهم الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء، لكتابة التقرير بدعم من فرقة عمل تتشارك في رئاستها عدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع العلمي.

باء - خطة عمل أديس أبابا

١ - السمات البارزة

٢٧ - ترسي خطة عمل أديس أبابا أساساً قوياً لدعم تنفيذ خطة عمل عام ٢٠٣٠. وهي تتضمن إطاراً عالمياً جديداً لتمويل التنمية المستدامة بمواءمة جميع تدفقات وسياسات التمويل مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واحتياجات التمويل لبلوغ أهداف التنمية المستدامة هائلة حقّاً، ولكن يمكن تلبيتها شريطة تحسين مواءمة النظم المالية مع أغراض التنمية المستدامة. وأرست خطة العمل أسس هذه المواءمة عن طريق الجمع بين جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية تحت قيادة الأمم المتحدة.

٢٨ - وتشمل خطة عمل أديس أبابا اتفاقات وتوصيات متعلقة بالسياسات في سبعة مجالات مختلفة: الموارد العامة الوطنية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة الوطنية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية، والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النُّظُمية والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات. ويتناول الفرع الختامي مسألة البيانات وعمليتي الرصد والمتابعة. وتعد خطة العمل هي أيضاً بمثابة دليل تسترشد به الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والمؤسسات الخيرية لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وستسهم هذه الإنجازات المتوخاة والمبادرات إسهاما أكبر في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويوفّر تضافر هذه الجهود الدعم لتنشيط وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الكفيلة بالقضاء على الفقر المدقع وتحقق التنمية المستدامة للجميع.

٢ - عملية المتابعة

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

٢٩ - أنشأت خطة عمل أديس أبابا منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية بمشاركة حكومية دولية عالمية. ويُكَلَّف المنتدى بتقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تعترض تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعيق توفير وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتشجيع على تبادل الدروس المستخلصة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة، وتقديم توصيات متعلقة بالسياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها. ويقدّم التقرير السنوي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية التي شكّلها الأمين العام، مساهمات موضوعية مهمة في مداولات المنتدى. وتشكّل الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي التي يتمخض عنها المنتدى مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٠ - وعُقِدَ المنتدى الافتتاحي المعني بمتابعة تمويل التنمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وكان موضوعه العام ”تمويل التنمية المستدامة: متابعة خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“. وضمّ المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي يشمل حواراً تفاعلياً مع ممثلي الهيئات الحكومية الدولية والإدارة العليا لتلك المؤسسات. وأتاح المنتدى منبراً متيناً لإجراء مداولات بشأن جميع المواضيع التي تتناولها خطة عمل أديس

أبابا، على النحو المبين في الموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/71/88-E/2016/68) وكذلك في منشور أكثر إسهاباً[٥].

٣١ - وتمخض المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية عن وثيقة ختامية موجزة تطلعية أكدت من جديد على الالتزام القوي بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا تنفيذا كاملاً وسريعا، واستندت إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، واعترفت بالصلة الوثيقة بين خطة العمل وخطة عام ٢٠٣٠. ورُحِّبَ بالنهج الثلاثي الأبعاد المتبع في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٦ الذي يحدد إطار الرصد للتقارير المقبلة، وقدّم المنتدى إرشادات بشأن التحضير لدوراته المقبلة.

فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية

٣٢ - شجعت خطة عمل أديس أبابا الأمين العام على تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بتمويل التنمية لتقدم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأنشِئَت فرقة العمل هذه أيضاً لتوفّر التوجيه في المتابعة الحكومية الدولية للتقدم المحرز والثغرات في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية. والدور الأساسي للتقرير هو إرشاد الدول الأعضاء في مداولاتها بشأن تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٣ - وتضم فرقة العمل ما يربو على ٥٠ من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسسات دولية أخرى. وتضطلع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية في عملية تمويل التنمية، وهي: مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور محوري، وذلك بالاشتراك مع مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي يتولى أيضا مهمة منسق تقرير فرقة العمل ومحرِّره الأساسي. وتساعد اللجان الإقليمية في إثراء التقرير بمنظورات وطنية وإقليمية. ويمكن أن يستفيد التقرير أيضا من المساهمات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص.

٣٤ - ويعرض التقرير الافتتاحي الصادر عن فرقة العمل إطار رصد الغايات المتعلقة بسبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا. ويبين التقرير أيضا المجموعة الكاملة من مصادر البيانات اللازمة لإجراء تقييمات سنوية للتقدم المحرز في التنفيذ، وإجراء تحليل

(٥) متاح من خلال الرابط التالي www.un.org/esa/ffd/publications/ffd_forum_publication_2016.html.

للسياسات قائم على الأدلة، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات المطلوبة. وستتبع التقارير المقبلة نهجا ذا ثلاثة مستويات يتضمن مناقشة السياق العالمي وتداعياته على متابعة تمويل التنمية؛ ولمحة عامة عن كل فصل من فصول خطة العمل، مع إدراج تقارير أكثر تفصيلا في مرفق متاح على شبكة الإنترنت؛ وتحليلات للمسائل المواضيعية. وستستفيد التقارير من مؤشرات الأهداف، كما ستوفر تحليلات سياقية بشأن وسائل التنفيذ، وتتناول التقدم المحرز بشأن الالتزامات الإضافية الواردة في خطة العمل.

المنتدى العالمي للبنى التحتية

٣٥ - دعت خطة عمل أديس أبابا إلى إنشاء منتدى عالمي للبنى التحتية، وذلك بالاستناد إلى آليات التعاون المتعددة الأطراف القائمة وبقيادة مصارف التنمية المتعددة الأطراف. والغرض من المنتدى العالمي للبنى التحتية المنبثق عن ذلك هو تحسين الاتساق والتنسيق فيما بين المبادرات القائمة والجديدة المتعلقة بالبنى التحتية، وبين مصارف التنمية المتعددة الأطراف والوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية، والشركاء في التنمية، والقطاع الخاص. وسيشجع على الاستماع إلى طائفة أكثر تنوعا من الأصوات، ولا سيما أصوات البلدان النامية، بغية تحديد وسد الثغرات في البنى التحتية والقدرات، ولاسيما في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية. وسيسلط الضوء على فرص الاستثمار والتعاون، ويعمل على ضمان استدامة الاستثمارات من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٣٦ - وعُقد المنتدى العالمي الأول للبنى التحتية في واشنطن العاصمة، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وشاركت في استضافته مجموعة البنك الدولي وغيرها من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف[٦]، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية. وكانت السمة المميزة للمنتدى هي شموليته. فللمرة الأولى، ضم جميع رؤساء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية المنشأ حديثا، ومصرف التنمية الجديد، والأمم المتحدة، ممثلةً بالأمين العام. كما حضر ممثلون عن المجموعات القُطرية الرئيسية، مثل مجموعة الـ ٧٧ والصين، وفريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية، ومجموعة العشرين. وبرهن حضور تلك المؤسسات عن التزامها بتعزيز التعاون من أجل سد الفجوة في البنى التحتية.

(٦) مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف التنمية الجديد.

٣٧ - وتمخّض المنتدى عن بيان أدلى به رئيسه[٧]. وتعهّدت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية بالالتزام بالعمل مع البلدان ومع المستثمرين على دعم زيادة فرص الاستفادة من خدمات البنية التحتية المستدامة والميسورة التكلفة وتحسين جودتها. وسيُعقد المنتدى سنويا لاستعراض التقدم المحرز. وستتناوب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الاضطلاع بالمسؤولية عن استضافة المنتدى، وسيستمر القيام بالأعمال التحضيرية له بطريقة شاملة، وذلك بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم إبلاغ الأمم المتحدة بما يحققه من نتائج من خلال المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية.

جيم - اتفاق باريس

٣٨ - توصل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعني بتغير المناخ، في دورته الحادية والعشرين، إلى اتفاق تاريخي لمكافحة تغير المناخ وتسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون. ويوحّد اتفاق باريس جميع الدول في قضية مشتركة لبذل جهود طموحة من أجل مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، وتعزيزَ الدعم المقدم إلى البلدان النامية في هذا الصدد. وهو بهذه المثابة يرسم مسارا جديدا للجهود العالمية في مجال المناخ.

٣٩ - ويتمثل الهدف الرئيسي من اتفاق باريس في تعزيز التدابير العالمية للتصدي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، وذلك بالإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين دون الدرجتين المئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، بل ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية. ويهدف الاتفاق أيضا إلى تعزيز قدرة البلدان على التصدي للآثار المترتبة على تغير المناخ. ولبلوغ هذه الأهداف الطموحة، سيتم توفير تدفقات مالية مناسبة وتكنولوجيات جديدة ووضع إطار معزز لبناء القدرات، ومن ثمّ دعم الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية وأشد البلدان ضعفا، تمشيا مع الأهداف الوطنية الخاصة بها.

٤٠ - ويقتضي اتفاق باريس من جميع الأطراف بذل أفضل جهودها من خلال المساهمات المحدَّدة وطنيا، بما في ذلك تقديم تقارير منتظمة عن انبعاثات غازات الدفيئة لديها وجهود التنفيذ التي تبذلها. وستُستخلص أيضا ”حصيلة عالمية“ كل خمس سنوات لتقييم التقدم الجماعي المحرز وإثراء مزيد من الإجراءات الفردية التي تتخذها الأطراف.

(٧) متاح على الرابط الشبكي التالي: www.worldbank.org/en/topic/publicprivatepartnerships/brief/chairmans-statement-global-infrastructure-forum-2016.

٤١ - ويبدأ نفاذ اتفاق باريس في اليوم الثلاثين من تاريخ قيام ما لا يقل عن ٥٥ طرفا من الأطراف في الاتفاقية، التي تسهم بما لا يقل عن نسبة ٥٥ في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، بإيداع صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، لدى الأمين العام. وحتى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كانت ٢٧ دولة، مسؤولة عما نسبته ٣٩,٠٨ في المائة من الانبعاثات العالمية، قد قدمت هذه الصكوك. ومن شأن التعجيل ببدء نفاذ الاتفاق أن تخلق حوافز للتنفيذ المبكر للمساهمات المحددة وطنيا، وأن تحشد الدعم داخل الأسواق والمجتمعات من أجل طموحات أوسع في مجال المناخ.

رابعا - دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

٤٢ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور متميز وخاص يؤديه في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. فالمجلس، بوصفه أحد أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الستة، يتولى تقديم التوجيهات المتعلقة بأنشطة المنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأنشطة ذات الصلة، ويوفر التنسيق فيما بينها.

ألف - إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٣ - أطلقت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٨، أكبر إصلاح في تاريخ المجلس في ما يزيد على عقد من الزمن. ويهدف الإصلاح إلى تحويل المجلس إلى منتدى قيادي للحوار والتوصيات بشأن السياسات، وجعله الكيانَ الرائد في التصدي للتحديات الجديدة والناشئة، وهيئةً رئيسية في تحقيق التكامل المتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وآليةً مركزية لتوفير التوجيه لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والتنسيق فيما بين أجزائه، ومحفلاً للمساءلة بشأن الالتزامات والرصد والإبلاغ المتعلقة بالتقدم المحرز على جميع المستويات على الصعيد العالمي.

٤٤ - ويقدم المجلس لخطة عام ٢٠٣٠ دعما واسع النطاق. ويشمل ذلك تعزيز التكامل المتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة من خلال موضوعه الرئيسي السنوي ومعالجة مجالات ومسائل محددة، بما في ذلك الشؤون الإنسانية، وتشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل التنمية المستدامة. ويشمل تحقيق ذلك منظومة المجلس ككل ويضم أصحاب المصلحة الإنمائيين والجهات الفاعلة الإنمائية. وكذلك فإن تعزيز المجلس، بأجزائه ومنتدياته وأدواته، إلى جانب لجانه الفنية وهيئات خبرائه، قد أفضى أيضا إلى إيجاد الهيكل اللازم لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، ولا سيما من خلال إطلاق المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - وقررت الجمعية العامة أن يعتمد المجلس موضوعا رئيسيا سنويا يفيد في توجيه المجلس ومنظومته بأسرها. وتساهم أجهزة المجلس المختلفة في الاستعراض العالمي، مثل أنشطة المجلس التنفيذية والأجزاء المعنية بتحقيق التكامل، فضلا عن مختلف المنتديات. ويعمل كل جزء من أجزاء منظومة المجلس، قدر المستطاع، على مواءمة أعماله مع الموضوع الرئيسي، مما يقرّب فيما بين أعمال المنظومة، ويوفّر منظورا متكاملا بشأن التنمية المستدامة.

٤٦ - وتُتوَّج أعمال المجلس، خلال دورته السنوية، بما في ذلك أعمال لجانه الفنية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بالجزء الرفيع المستوى، الذي يتضمن مناقشات ومنتديات بشأن السياسات، ويضطلع بمسؤوليات واسعة، ويكتسب أهمية سياسية للحوار العالمي المتعلق بالتنمية المستدامة. ويندرج الاجتماع الوزاري السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ضمن الجزء الرفيع المستوى لكي يتسنى له الاستفادة من عمل المجلس خلال هذه الدورة السنوية، بما في ذلك دورة منظومة المجلس.

٤٧ - وإجمالا، هناك ٣٠ هيئة من هيئات الأمم المتحدة تابعة للمجلس مباشرة، على النحو التالي: ٩ لجان فنية، و ٥ لجان إقليمية، و ٣ لجان دائمة، وهيئة مخصصة واحدة، و ٨ هيئات خبراء و ٤ هيئات ذات صلة. ويضطلع المجلس بدور هام في استعراض عمل ١٤ هيئة دائمة أخرى تتبع رسميا للجمعية العامة.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، فقد أنشأ المجلس منتديات جديدة متعددة أصحاب المصلحة، وعزَّز المنتديات القائمة، من أجل التصدي للتحديات المستجدة التي تواجه العالم، مثل منتدى الشباب ومنتدى الشراكات التابعين له. ومن خلال عقد اجتماعات خاصة بشأن حالات طوارئ ومسائل مواضيعية، بما في ذلك الاجتماعات التي عُقدت في الآونة الأخيرة بشأن عدم المساواة، وظاهرة النينيو، وفيروسي زيكا وإيبولا، ساعد المجلس على التوعية، وهو يؤدي دور منبر رفيع المستوى في مجال السياسات لتنسيق جهود الأطراف الفاعلة ذات الصلة، ولوضع تدابير استجابة عالمية استراتيجية.

باء - منتدى التعاون الإنمائي

٤٩ - أسندت إلى منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين والذي أُنشئ في عام ٢٠٠٥، مهمة استعراض الاتجاهات السائدة والتقدم المحرز في التعاون الإنمائي الدولي (قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، الفقرة ٤ (أ)). وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، فإن المنتدى هو جهة التنسيق المعنية بإجراء دراسة شاملة للمسائل المتصلة بالتعاون الإنمائي الدولي، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق، الفقرة ٤٧). وسيأخذ

المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية في الحسبان مداولات المنتدى، وفقا للولاية المنوطة به (القرار ٦٩/٣١٣، المرفق، الفقرة ١٣٢). كما أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يجتمع سنويا تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يأخذ في الاعتبار أعمال المنتدى (انظر القرار ٦٧/٢٩٠).

٥٠ - وفي الوقت الراهن، يركز المنتدى على الإسهام في جوانب التعاون الإنمائي لخطة عام ٢٠٣٠. ويستفيد من دراسات تحليلية لمسائل رئيسية، من قبيل الدور المستقبلي للتعاون الإنمائي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل المعارف، والتعلم المتبادل من خلال الرصد والاستعراض والمساءلة. ويسترشد المنتدى بأنشطة تحضيرية رفيعة المستوى تنظَّم من أجل جلب مساهمات فنية وجمع آراء صناع السياسات والممارسين.

٥١ - وعُقد آخر منتدى في المقر في نيويورك في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وبرهن على دوره بوصفه منتدى حيويا لاستعراض الاتجاهات والتقدم المحرز في التعاون الإنمائي الدولي ومساهماته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

جيم - موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل

٥٢ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٤/٢٠١٤، عقد حوار شفاف شامل للجميع بشأن موضوع الموقع الذي ستتبوؤه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أوجه الترابط بين مواءمة المهام، وممارسات التمويل، والهياكل الأساسية للإدارة، وقدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأثرها، ونهج الشراكة، والترتيبات التنظيمية. وجرى الحوار على مدى ١٨ شهرا، وانتهى في تموز/يوليه ٢٠١٦، وكان الهدف منه هو إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الاستجابة لاحتياجات وأولويات حقبة إنمائية جديدة.

٥٣ - واستفاد الحوار من عدد من المساهمات التحليلية من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والخبراء المستقلين وفريق مستقل من المستشارين الذين عيّنهم مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقدم فريق المستشارين المستقل مجموعة من المقترحات الملموسة والجريئة والطموحة مع رؤية لمنظومة أقوى تعمل ككيان واحد. ودافع الفريق عن فكرة كسر حلقة التقوقع وتحقيق الاتساق الأفقي، مع التركيز على أهمية القيادة على الصعيدين العالمي والقطري، وإنشاء مجلس للإدارة، وإطار عالمي واحد، وطريقة واحدة للعمل عن طريق إعادة تنظيم الوجود الميداني على أساس المزية النسبية التي تتمتع بها الكيانات.

٥٤ - وقدم فريق المستشارين المستقل أربع توصيات لتحسين إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي: تعزيز دور الرصد والرقابة الذي يمارسه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء وظيفة رئيس متفرغ ودعمه بما يكفي من الموظفين، وإنشاء مجلس للتنمية المستدامة من خلال الدمج التدريجي لأجهزة الإدارة، وتحسين نطاق وفعالية قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل تطوير منظومة الأمم المتحدة، وتحسين نوعية عملية صنع القرار من جانب فرادى مجالس الإدارة باستعراض تكوينها وأساليب عملها. وسوف تصب نتائج الحوار في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية.

خامسا - عمل الأمم المتحدة مع المجموعات الحكومية الدولية

ألف - مجموعة العشرين

٥٥ - أنشئت مجموعة العشرين، التي تضم ١٩ بلدا[٨] والاتحاد الأوروبي، في عام ١٩٩٩ كمنتدى لمحافظي المصارف المركزية ووزراء المالية بهدف تعزيز الاستقرار المالي الدولي. ويستأثر أعضاء المجموعة بنسبة ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وما يقرب من ٧٠ في المائة من سكان العالم، وتساهم بنسبة ٩٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وردا على الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، رُفع مستوى المجموعة إلى قمة للقادة. وفي مؤتمر القمة الذي عقد في بيتسبيرغ، الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ٢٠٠٩، عُينت المجموعة المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي بين الدول الأعضاء[٩].

٥٦ - ومنذ إنشاء المجموعة كمنتدى على مستوى القادة، اضطلعت بدور حاسم في توفير الزخم السياسي للتعاون الاقتصادي الدولي فيما بين أعضائها وإشراك الاقتصادات الناشئة الرئيسية في صنع القرار الدولي. وساعدت جهودها المنسقة في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي في ذروة الأزمة المالية العالمية. كما أنها ما برحت تستحث الجهود في فترة ما بعد الأزمة لإعادة صياغة الهيكل الرسمي لإدارة الشؤون الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، وافقت المجموعة على إنشاء مجلس لتحقيق الاستقرار المالي في عام ٢٠٠٩ من أجل المضي قدما بتنسيق الإصلاح التنظيمي للقطاع المالي. وفي مؤتمر القمة المنعقد في عام ٢٠١٠، قدمت

(٨) الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا والبرازيل وتركيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا وكندا والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(٩) انظر: www.g20.org/English/aboutg20/AboutG20/201511/t20151127_1609.html.

اقتراحا بشأن الإصلاحات الإدارية في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[١٠]، مما أسهم في نهاية المطاف في الاتفاقات التي توصلت إليها جميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥٧ - وأطلقت المجموعة خطتها الإنمائية ضمن إطارها من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن، الذي دعت فيه المجموعة إلى تعزيز الدعم المقدم لأكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك الوفاء بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتضمن قضايا إنمائية جوهرية، من قبيل إيجاد فرص العمل وتغير المناخ والأمن الغذائي. وتم إضفاء الطابع المؤسسي منذ عام ٢٠١٠ على محور تركيز عملها الإنمائي، عندما أنشأت فريقا عاملا إنمائيا، في مؤتمر القمة الذي عقدته في تورنتو، كندا[١١]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد زعماء مجموعة العشرين توافق آراء سيول من أجل النمو المشترك، الذي كان مصحوبا بخطة العمل المتعددة السنوات المتعلقة بالتنمية.

٥٨ - وبالنظر إلى أهمية المجموعة في الاقتصاد العالمي، اعترفت الأمم المتحدة في وقت مبكر بأهمية إشراكها بفعالية في العمل العالمي من أجل التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، شاركت الأمم المتحدة، ممثلةً بالأمين العام، في جميع مؤتمرات القمة التي عقدتها المجموعة منذ عام ٢٠٠٨. وما فتئت الأمم المتحدة تركز على تشجيع المجموعة على إيلاء مزيد من الاهتمام للتحديات الإنمائية العالمية. كما تدعو بقوة إلى اعتماد سياسات ونهج استشرافية إزاء النمو المستدام والشامل والمنصف. وأدى تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والمجموعة إلى استمرار تدعيم محور التركيز الإنمائي لأعمال الفريق في ظل رئاساته المختلفة. وقد حشدت الأمم المتحدة، من خلال المجموعة، الدعم السياسي من أجل اعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٥٩ - ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، برهنت المجموعة على التزامها بتنفيذهما. وفي مؤتمر القمة الذي عقد في أنطاليا بتركيا في عام ٢٠١٥، أقرت المجموعة بأن خطة عام ٢٠٣٠، التي تشمل أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا وضعتا إطارا عالميا وطموحا يُفضي إلى إحداث تحول في الجهود الإنمائية العالمية. واعتمدت إطارا لمجموعة العشرين والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وقررت وضع خطة عمل في عام ٢٠١٦ لزيادة مواءمة عمل المجموعة مع خطة عام ٢٠٣٠.

---

(١٠) انظر: www.g20.utoronto.ca/2010/to-communique.html.

(١١) انظر: www. g20dwg.org/.

٦٠ - وفي ظل الرئاسة الحالية (الصين)، أحرزت المجموعة تقدما كبيرا في تعزيز مساهمتها في التنمية. وكان موضوع آخر مؤتمر قمة عقدته المجموعة في هانغدجو بالصين يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، هو ”صوب اقتصاد عالمي ابتكاري ومتجدد النشاط ومترابط وشامل“ إيذاناً بانتقالها من آلية استجابة للأزمات إلى مجموعة ذات نهج طويل الأمد في التعامل مع التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، حددت الرئاسة الصينية أربع أولويات رئيسية، وهي: اتباع مسار جديد للنمو، وزيادة فعالية وكفاءة الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية، وتعزيز التجارة الدولية والاستثمار، وتحقيق التنمية الشاملة والمترابطة.

٦١ - وكان المحور البارز لمؤتمر القمة هو تحديد أولويات التنمية المستدامة في إطار السياسات الكلية للمجموعة. وينسجم البيان الصادر عن مؤتمر القمة (A/71/380) انسجاما قويا مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس. ويتمثل أحد المنجزات الرئيسية العشرة لمؤتمر القمة في خطة عمل المجموعة بشأن خطة عام ٢٠٣٠، مما يبرز جهودها الرامية إلى زيادة مواءمة عملها مع خطة التنمية الجديدة للأمم المتحدة، وتحولها إلى قوة دافعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٢ - وتشمل خطة العمل مبادئ التنفيذ الرفيعة المستوى والإجراءات الجماعية والوطنية من جانب البلدان الأعضاء. وتتمحور الإجراءات الجماعية حول المجالات الإنمائية الرئيسية، من قبيل الهياكل الأساسية، والأمن الغذائي، والعمالة، والتصنيع، والأعمال التجارية الشاملة، والطاقة، والتجارة والاستثمار، ومكافحة الفساد، والهيكل المالي الدولي، واستراتيجيات النمو، والتمويل المتعلق بالمناخ، والابتكار، والصحة العالمية والتنسيق. وحدد لخطة العمل إطارٌ زمني للإنجاز مدته ١٥ سنة، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠. ويلتزم أعضاء المجموعة بالمساءلة عن إجراءاتهم الجماعية في ما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ من خلال إجراءات المساءلة المقررة في مختلف مسارات عمل المجموعة.

٦٣ - وإضافة إلى ذلك، هناك عدة نواتج في إطار كل مجال من المجالات ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، يحدد مخطط المجموعة بشأن النمو الابتكاري سلسلة من خطط العمل الملموسة في مجالات من قبيل الابتكار، وثورة صناعية جديدة والاقتصاد الرقمي. وتهدف مبادرتها بشأن دعم التصنيع في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، التي سيتم تنفيذها بدعم فني وتشغيلي من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى تشجيع إيجاد فرص العمل، وسبل العيش المستدامة، والتكنولوجيا وتطوير المهارات، والأمن الغذائي، والنمو المنصف في أشد البلدان ضعفا. وتسهم دعوة جميع أعضاء المجموعة إلى التعجيل بالتصديق على اتفاق باريس لكي يدخل حيز النفاذ في تاريخ مبكر مساهمةً مفيدة في التعاون الدولي بشأن تغير المناخ.

٦٤ - وعلى مر السنين، بُذلت جهود لتعزيز تمثيل البلدان النامية في مجموعة العشرين. وللمرة الأولى، دُعيت تايلند، وهي الرئيسة الحالية لمجموعة الـ ٧٧، إلى مؤتمر القمة عام ٢٠١٦ اعترافا بالدور القيادي الذي تضطلع به المجموعة على نطاق الأمم المتحدة. وكانت البلدان النامية ممثلة أيضا بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفتها رئيسة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتشاد، بصفتها رئيسة للاتحاد الأفريقي، والسنغال، بصفتها رئيسة للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه المنبثقة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحضيرا لمؤتمر القمة، تواصلت الرئاسة الصينية مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات المؤسسات التجارية والعمال ومراكز الفكر والشباب والنساء والمجتمع المدني من أجل حشد الدعم وتوافق الآراء على أوسع نطاق ممكن.

٦٥ - وعلاوة على ذلك، تزايد التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في تقديم الدعم المشترك لأعمال مجموعة العشرين. وقد أهاب قادة المجموعة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى وضع إطار شامل لتنفيذ مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، أنشأ صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي منتدى للتعاون في المجال الضريبي، مما سيحقق ناتجا جماعيا رئيسيا يتمثل في عدد من الأدوات والتقارير الرامية إلى تحويل الطابع المعقد لنتائج تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح إلى توجيهات سهلة الاستخدام بالنسبة للبلدان النامية.

باء - مجموعة الـ ٧٧ والصين

٦٦ - تؤدي مجموعة الـ ٧٧ والصين دورا رئيسيا في معالجة مسائل السياسة العامة والتنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد تجلت القيادة التي توفرها المجموعة في مناسبات عديدة، بما في ذلك أثناء مؤتمر القمة الذي عقد في عام ٢٠١٤ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (A/68/948، المرفق) فصلا عن التحديات العالمية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. ودعت المجموعة إلى تجديد الالتزام بالشراكة العالمية من أجل التنمية التي تتضمن المسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية للبلدان النامية، ومسائل المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، وزيادة مشاركة البلدان النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

٦٧ - ووفقا لما ذكرته المجموعة، فإن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية أمر ضروري للتصدي للتحديات واغتنام الفرص الحالية والمستقبلية الناشئة عن عملية العولمة. وفي هذا الصدد، دعت المجموعة إلى بحث فكرة إنشاء آلية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة في إطار الجمعية العامة تتولى المسؤولية عن رصد أداء النظام الاقتصادي والمالي العالمي بطريقة شاملة ومستدامة لمنع انتشار الأزمات الاقتصادية والمالية فيما بين البلدان.

٦٨ - وشاركت المجموعة بنشاط في العمليات المفضية إلى خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس. وبالنظر إلى بدء مرحلة التنفيذ، سيكون من الضروري مشاركةُ المجموعة وقدرةُ دولها الأعضاء على الانخراط في المتابعة والرصد الفعالين.

جيم - الاتحاد الأوروبي

٦٩ - يرى الاتحاد الأوروبي أن هيكل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية الحالي يحقق التوازن الصحيح بين الشرعية والفعالية، ويعتبر في الوقت نفسه، في ضوء اعتماد الخطة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، أنه آن الأوان للتطلع إلى أوجه تآزر جديدة وخطاب جديد فيما بين مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يشجع بقوة تعددية الأطراف الفعالة ويؤيد الدور الأساسي الذي تنهض به منظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية. وكما جاء في استراتيجية الاتحاد العالمية[١٢]، الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، سيسعى الاتحاد إلى جعل الأمم المتحدة قوية باعتبارها ركيزة النظام المتعدد الأطراف والقائم على القواعد ووضعِ حلول منسقة على الصعيد العالمي مع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول.

٧٠ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتساق السياسات عنصر محوري من عناصر التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ذلك أن نهجهما الشامل يتطلب أن تكون مجالات السياسة العامة متسقة من أجل المضي قدما في تنفيذهما وتجنب الأنشطة التي تكون نتائجها معاكسة لأهدافهما. ومن الضروري أن تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو أكثر تكاملا، مع تعزيز العمل المشترك بين الوكالات وتوحيد الأداء.

٧١ - وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل خطوات هامة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠. وعلى وجه الخصوص، قرر زيادة التركيز على تعبئة وإدارة الموارد على الصعيد الوطني، ومضاعفة دعمه في هذا المجال، وإطلاق خطة استثمارية خارجية لتيسير الاستثمار في البلدان الشريكة، وزيادة توسيع نطاق التمويل المختلط، بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل ذات الصلة.

(١٢) متاحة على الرابط التالي: https://eeas.europa.eu/top_stories/pdf/eugs_review_web.pdf.

٧٢ - وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٦، ستقدم المفوضية الأوروبية مبادرة شاملة تحدد الكيفية التي سيسهم بها الاتحاد الأوروبي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إجراءات داخلية وخارجية. وسيقدم أيضا اقتراحٌ من أجل توافق آراء أوروبي جديد بشأن التنمية، يبين الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التصدي للتحديات العالمية والاستجابة لخطة عام٢٠٣٠.

دال - مجموعة الحوكمة العالمية

٧٣ - أنشئت مجموعة الحوكمة العالمية، وهي تحالف غير رسمي مؤلف من ٣٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٠ لتقديم آراء الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين بشأن القضايا العالمية الكبرى. ويعتقد أعضاء مجموعة الحوكمة العالمية أن الأمم المتحدة، التي هي الهيئة العالمية الوحيدة ذات المشاركة العالمية والشرعية غير المشكوك فيها، ينبغي أن تضطلع بدور مؤسسي بارز في مداولات مجموعة العشرين.

٧٤ - وتقدم مجموعة الحوكمة العالمية مساهمات بشأن مسائل مختارة في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية إلى مجموعة العشرين في مؤتمرات القمة التي تعقدها وتبلِّغ الأمين العام بما تقدمه من مساهمات. ففي مساهمتها لعام ٢٠١٦ (A/71/221، المرفق)، ركزت على الهياكل الأساسية لتحسين الاتصال والنمو وعلى النمو القائم على الابتكار، وأكدت أيضا على الروابط الأساسية القائمة بين هذين المجالين وبين خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠، وأيدت خطة مجموعة العشرين ذات الصلة.

سادسا - استجابة المؤسسات المالية والتجارية الدولية لخطة عام ٢٠٣٠

ألف - صندوق النقد الدولي

٧٥ - يلتزم صندوق النقد الدولي بقوة، في حدود ولايته، بالشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. فقد قام في الآونة بتوسيع إمكانية حصول البلدان النامية المؤهَّلة على موارده الميسَّرَةِ الشروط، مع الحفاظ على طابع الاعتماد على الذات لمرفقه للإقراض بشروط ميسَّرَة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمد الصندوق زيادةً بنسبة ٥٠ في المائة في إمكانية استفادة البلدان المنخفضة الدخل من جميع مرافقه للإقراض بشروط ميسرة ومعدلَ فائدة صفريا على إقراض الصندوق للبلدان ذات الدخل المنخفض المتضررة من الكوارث الطبيعية أو النزاعات في إطار تسهيله الائتماني السريع.

٧٦ - وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، يقوم الصندوق بتوسيع نطاق ما يقدمه من خدمات مشورة ومساعدة تقنية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي لمساعدة البلدان على سد الثغرات في الهياكل الأساسية دون تعريض القدرة على تحمل الدين العام للخطر. وعلاوة على ذلك، فهو يسعى إلى تعزيز فعالية عمله في مجال السياسات مع الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. وسيقوم أيضا بتعزيز دعمه للبلدان النامية في بناء القدرات في مجال السياسات الضريبية وإدارة الضرائب من خلال تعميق الحوار بشأن المسائل الضريبية الدولية واستحداث أدوات تشخيصية محسِّنة لمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز نظمها الضريبية.

٧٧ - وفي تطور هام، بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ نفاذ إصلاحات نظام الحصص والإدارة في الصندوق التي اتُّفق عليها في عام ٢٠١٠. وستحقق الإصلاحات زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في مجموع الحصص وتعديلا لأنصبة الحصص بحيث تعكس بصورة أفضل تغيُّر الوزن النسبي للبلدان الأعضاء في الصندوق في الاقتصاد العالمي. وستؤدي أيضا إلى تحويل أكثر من ٦ في المائة من أنصبة الحصص من البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلا زائدا إلى البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا (أي بلدان الأسواق الناشئة الدينامية والبلدان النامية). ويُتوقع الاتفاق على جولة أخرى من الإصلاحات قبل الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في عام ٢٠١٧.

٧٨ - وفيما يتعلق بحقوق السحب الخاصة، اكتمل الاستعراض الأخير لطريقة تقييم سلة حقوق السحب الخاصة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقرر المجلس التنفيذي للصندوق أن يدرَج الرينمينبي الصيني في السلة كعملة خامسة، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، إلى جانب دولار الولايات المتحدة واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني البريطاني. وهذه هي المرة الأولى منذ أكثر من ١٥ عاما التي يتم فيها تغيير قائمة العملات التي تشكل سلة حقوق السحب الخاصة.

باء - مجموعة البنك الدولي

٧٩ - تواصل مجموعة البنك الدولي بذل الجهود لتعزيز دعمها للتنمية المستدامة. ففي عام ٢٠١٣، حددت هدفين مترابطين هما تخفيض معدل الفقر المدقع على الصعيد العالمي إلى ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك لنسبة ٤٠ في المائة من السكان الأكثر فقرا في كل بلد، وتلك هي المرة الأولى التي حددت فيها المجموعة هدفا يتعلق بالحد من التفاوت في الدخل، الذي هو في صميم خطة عام ٢٠٣٠.

٨٠ - وقامت مجموعة البنك الدولي بإعادة تنظيم نفسها من أجل تحسين تحقيق هدفيها المترابطين. وينبثق نموذجها التشغيلي الجديد، الذي بدأ العمل به في تموز/يوليه ٢٠١٤، مباشرة من هذا الالتزام. ولا تزال الأفرقة القطرية صلة الوصل الرئيسية مع العملاء وهي مسؤولة عن الاستراتيجيات القطرية والإقليمية. ومن أجل دعم البرامج القطرية وتعبئة أفضل المعارف الإنمائية المتاحة، أنشأت المجموعة ممارسات عالمية ومجالات حلول شاملة. وتهدف الممارسات العالمية إلى توفير حلول متكاملة وقائمة على الأدلة من أجل مساعدة العملاء على التصدي لأكثر تحدياتهم تعقيدا. وتؤدي مجالات الحلول الشاملة إلى التركيز في تخصيص موارد المجموعة على الأولويات المؤسسية. ويبين استعراض الهيكل التنظيمي الجديد للبنك الدولي أن هناك على الأقل فريقا واحدا معنيا بالممارسات العالمية أو مجالَ حلول شاملة واحدا له علاقة مباشرة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف المتعلقة بالنمو والهدف ١٧ مرتبطة بأكثر من ممارستين عالميتين، مما يدل على درجة قوية من المواءمة بين عمل مجموعة البنك الدولي وخطة عام ٢٠٣٠.

٨١ - وظل تعزيز القدرة الوطنية للبلدان النامية على تعبئة الموارد إحدى الأولويات الرئيسية لمجموعة البنك الدولي. فقد قامت المجموعة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بإطلاق مبادرة مشتركة لمساعدة البلدان النامية على تعزيز نظمها الضريبية. وتشارك المجموعة أيضا بنشاط في إدارة المالية العامة ودعم الجهود الرامية إلى وقف تدفق الأموال غير المشروعة واسترداد الأصول المسروقة. وأنشأت المجموعة حديثا فريقا عالميا معنيا بالضرائب لتعزيز عمل المؤسسة الرائد في مجال الضرائب والاتصال بالمؤسسات العالمية الأخرى وإقامة حوار أكثر تنسيقا بشأن المسائل الضريبية الدولية[١٣].

جيم - منظمة التجارة العالمية

٨٢ - يساعد النظام التجاري المتعدد الأطراف على تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة. وتم التشديد على هدف التنمية المستدامة في الميثاق التأسيسي لمنظمة التجارة العالمية، الذي هو إعلان مراكش، وذلك لضمان أن يمضي فتح الأسواق جنبا إلى جنب مع تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية.

٨٣ - وأحرز النظام التجاري المتعدد الأطراف تقدما نحو اختتام جولة الدوحة الإنمائية. فقد أدى المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى اتخاذ مجموعة من ستة قرارات وزارية بشأن الزراعة والقطن والمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا، بما في ذلك التزامٌ بإلغاء إعانات التصدير للصادرات

(١٣) انظر: www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/domestic-resource-mobilization.

الزراعية. وهذا الالتزام هو أهم إصلاح للتجارة الزراعية العالمية في تاريخ المنظمة، ولا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على التجارة في المنتجات الزراعية. وأعاد الإعلان الوزاري أيضا تأكيد الدور المحوري الذي تؤديه المنظمة في إدارة الشؤون التجارية الدولية.

٨٤ - وعلى الرغم من النجاحات الأخيرة، من الضروري أن يواصل النظام التجاري المتعدد الأطراف تحقيق النتائج ومواكبة الحقائق المتغيرة في مجال التجارة. وينبغي أيضا أن يدعم الإجراءات التكميلية واتساق السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد زاد انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي. ففي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، أصبح عدد هذه الاتفاقات ٤٦٠ اتفاقا، تشمل السلع والخدمات وحالات الانضمام ، منها ٢٦٧ اتفاقا ساريا في الوقت الحاضر. وتجري بالتوازي مع المفاوضات المتعددة الأطراف مفاوضاتٌ بشأن اتفاقات إقليمية كبرى، مثل شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، واتفاق شراكة المحيط الهادئ، والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة.

٨٥ - ولا ينبغي أن تقوض الاتفاقات التجارية الإقليمية النظامَ التجاري المتعدد الأطراف، الذي تقع منظمة التجارة العالمية في صميمه. فيمكن أن تكون لهذه الاتفاقات آثار إيجابية على البلدان النامية التي ليست أطرافا فيها عندما لا تجعل الآثار الإيجابية والمؤدية إلى تحرير التجارة مقصورةً على الشركاء في الاتفاقات التجارية الإقليمية، عن قصد أو في الممارسة العملية. ومع ذلك، قد تقوض الاتفاقات أيضا أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو ما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبلدان غير النامية التي ليست أطرافا فيها. ومنظمة التجارة العالمية بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة والاقتصاد العالمي برمته. فالإطار المتعدد الأطراف للمنظمة يعطي حتى لأصغر الأعضاء من البلدان النامية صوتا في وضع القواعد التجارية. وُوجه نداء في الإعلان الوزاري من أجل إجراءِ مناقشات داخل المنظمة بشأن الأثر النُظمي للاتفاقات على النظام التجاري المتعدد الأطرافَ وعلاقتها بقواعد المنظمة، وتحويلِ آلية الشفافية المؤقتة، التي تستخدَم لاستعراض الاتفاقات، إلى آلية دائمة.

دال - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٨٦ - أسفرت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، تحت شعار ''من القرار إلى الفعل: السعي نحو إيجاد بيئة اقتصادية عالمية شاملة ومنصفة تخدُم التجارة والتنمية''، عن اعتماد وثيقتين ختاميتين رئيسيتين عن حالة الاقتصاد العالمي وتحديد برنامج عمل الأونكتاد للسنوات الأربع المقبلة.

٨٧ - وأكدت هاتان الوثيقتان من جديد دور الأونكتاد باعتبارها جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وأصبح تسخير العولمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضا جزءا من ولاية الأونكتاد المتمثلة في تحقيق الرخاء للجميع. وطُلب إلى الأونكتاد، في الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة، أن يواصل بحثه وتحليله لآفاق الاتجاهات الاقتصادية العالمية وآثارها وأن يقوم بالمزيد من العمل في المجالات التي بدأت تظهر أهميتها بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، مثل الضرائب والاستثمار والتجارة الإلكترونية.

٨٨ - وترمي عدة مبادرات أطلِقت في الاجتماع أيضا إلى تعزيز تنسيق السياسات في مجالات محددة. فعلى سبيل المثال، اتفق أكثر من ٩٠ بلدا على خريطة طريق لإنهاء الإعانات الضارة المقدمة لمصائد الأسماك بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وقام ما مجموعه ١٥ منظمة دولية و ٢٢ جهة فاعلة من القطاع الخاص، بما في ذلك مؤسسات كبيرة متعددة الجنسيات، بإطلاق مبادرة ”التجارة الإلكترونية لصالح الجميع“، ترمي إلى سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في التجارة الإلكترونية.

سابعا - خاتمة

٨٩ - تفتح خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس آفاقا جديدة في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وتقدم هذه الاتفاقات التاريخية دليلا شاملا من أجل الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدام، ولذلك فقد حظيت بالدعم لا من منظومة الأمم المتحدة فحسبُ، بل أيضا من المجموعات القطرية الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية. وتقوم هذه الجهات صاحبة المصلحة بمواءمة مجالات عملها، بطريقة لم يسبق لها مثيل، مع هذه النتائج التي تقودها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في خطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة عام ٢٠٣٠، التي أقِرت في مؤتمر القمة الذي عقدته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويشكل ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام في تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.